

## 2

## المجازفة: النجاح المحفوف بالمخاطر

باللغة الصينية كلمة «أزمات» مركبة من صفتين، الأولى تشير إلى «المخاطرة». والثانية ترمز «للفتحة».

قد تتعرض الصين لأزمات عديدة في الزمن القادم. وبصفتي مستثمراً فإنني بحاجة إلى أن أتفحص عن كثب مكامن الأخطار المحتملة والمخاوف التي يمكن أن تثيرها، والحلول التي تتطلبها وأن تتوافر لها أفضل الحظوظ لكي تخلق قيمة جديدة.

صدق أو لا تصدق، فإنني لا أغامر عندما يأتي الأمر إلى الاستثمار. فالبهجة في أن أعيش على الحافة لم تكن يوماً جزءاً من تركيبتي. وينطبق الشيء ذاته على شراء الأسهم في الصين، بالرغم من أن أهل هذا البلد هم من بين أكبر المقامرين على وجه الأرض. إذا كنت تريد أداء واجبك، اشترِ بسعر رخيص ثم انتظر وكن صبوراً، ولا بد أن تأتي اللحظة التي تتجول فيها وتجنّي هذا الكوم المتراكم من المال في الزاوية التي لا يعيرها أحد انتباهاً.

وبمعايير يومنا المقبولة، فإن الصين من أكثر الأماكن التي تتمتع نسبياً بالأمان. لقد صنفت مجموعة (خدمات الأخطار السياسية)، وهي مؤسسة تعنى بتحليل عامل المخاطرة في الاستثمار، الصين بوصفها بلداً

«قليل الأخطار» منذ عام 2001. وفي عام 2006، وباستخدام عوامل مثل إجمالي الدين الخارجي نسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي، والدين كنسبة من البضائع والخدمات المصدّرة، والسيولة العالمية واستقرار سعر الصرف، فقد كانت درجة علامة الصين 47.5 على مقياس يصل إلى الخمسين. وحصلت اليابان على علامة 46، وهبطت علامة الولايات المتحدة إلى 30.5. في الواقع، عُدَّت الولايات المتحدة أكثر خطورة من الصين منذ عام 2001. وكان هذا قبل وقوع اعتداءات الحادي عشر من أيلول.

ويبقى أنه لا يوجد شيء يمكن الجزم به عندما تصارع لتتجاوز التراجعات في السوق وتخرج منه سالماً أو لتستغلّ أوقات التحسن فيه. لذا فإن تقويم التهديدات وتوقع وجود انزلاقات هو أمر أساسي -عندما تكون نظرتك للعالم بوجه خاص. إن عدم ثبات الأمور في الصين واحتمالات انحرافها نحو الأسوأ كثيرة بقدر ما يحويه هذا البلد من بشر.

إن قائمة من الأخطار لا بد أن تحتوي الآتي: نزاعات عسكرية محتملة (لا سيما مع تايوان)، عدم استقرار سياسي (إذا خسرَ الحزب الشيوعي أو حاد عن شرعيته)، الحركات الانفصالية (في الغرب المسلم البعيد أو في التبت)، قلاقل اجتماعية عامة (بين جيل الشباب المهمش، الفلاحين المظلومين، أو بسبب تعاضم الأفكار الديموقراطية لدى الطبقة الوسطى)، اتساع الفجوات بين الفقراء والأغنياء، أو بين المدينة والقرية (وهو شعار متكرر في العديد من فصول هذا الكتاب)؛ اضطرابات عمالية (ومع عدم وجود تمثيل للاتحادات العمالية خاصة)؛ شحّ الموارد الطبيعية (بدءاً بالماء والنفط)، مخاطر البيئة (التلوث، التصحر)،

الأوبئة الكامنة (الإيدز، سارز، وإنفلونزا الطيور)، الزلازل (الأرضية أو المائية) التي تسبب الخراب الشامل للأبنية التي تقتصر إلى قواعد متينة (ومرة ثانية الأرضية أو المائية)، الممارسات الإدارية الخاطئة والفساد والتكاليف الكبيرة للفساد غير الخاضع للمراقبة بوجه عام، نمو تأثير العصابات الإجرامية، الصفقات الازدواجية الداخلية والإساءة. احتمال انهيار النظام المصرفي بسبب القروض السيئة، أو انهيار نظام الضمان الاجتماعي بسبب زيادة عبء الرعاية للمواطنين الطاعنين في السن مع تناقص عدد الأطفال، فقاعات الاستثمار والهيجان والتقلبات والسياسات النقدية المتسارعة والحماية الزائدة، الإغراق المفرط أو الشح في رأسمال المستخدم، تجبر القيادة وعدم كفايتها، تنامي الشعور الوطني، فقدان التفكير الإبداعي.

هل يبدو هذا مألوفاً؟ إن الكثير من المخاطر تنشأ في كل مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة. هناك الكثير من الهواجس التي يمكن أن تبقيك ساهراً الليالي بسبب القلق، حتى لو لم تكن نائب رئيس الوزراء أو المدير العام لمكتب الحزب. لكن لا داعي للاحتياط من احتمالات جميع هذه الأخطار.

في المحصلة، لا يجب على الصين أن تكون خالية تماماً من الأخطاء حتى تنتج الشركات الأكثر ربحية في العالم. وليس هناك حاجة لسكانها ليصلوا إلى مستوى دخل الأفراد في الولايات المتحدة ليتهافتوا على شراء سلع ومنتجات الأسواق. حتى لو نما اقتصاد الصين بنسبة 4 - 3 في المئة فقط - الذي قد يعد طويلاً أليس كذلك؟ - فسيظل هذا النمو يوفر حظوظاً

للنماء. إن معظم وزراء مالية بلدان عديدة مستعدون لبيع أقربائهم لو استطاعوا من وراء ذلك لتحقيق نسبة نمو اقتصادي لبلدانهم بمقدار 5 في المئة، وهو رقم يعد مخيباً في الصين، ولا يمكن لأحد أن يتوقع الحصول للأبد على نسبة نمو تصل إلى عشرة في المئة.

ومن الطبيعي، أن الصين سائرة نحو مواجهة بعض التراجعات، مفاجئة كانت أو تدريجية. إن ثقة المستثمرين الفطنين ستكون على المحك لدى تعرضها للعقبات الدورية والتهديدات من حين لآخر. ولذلك فقد تعرضت إلى العديد من التحديات الأساسية التي قد تمثل المخاطرة الأعظم في وجه تقدم الصين وهذا في تقديري، يمثل أفضل الفرص لصعود الاستثمارات.

### النقاط البراقة والنقاط المنطقية

لطالما تتبأ النقاد بـ «الحرب القادمة مع الصين» منذ نقل بوب هوب Bob Hope برنامج التلفازي الأول الخاص عند سور الصين العظيم. ولا يزال بعض الذين يؤمنون بعقلية الحرب الباردة يروجون لفكرتهم. ويبدو أن خرافة «العدوانية الصينية الحمراء» تطفو على السطح خارجة من القمقم الذي حبست فيه كلما كان هناك حدث يحرك هذه المشاعر (مثل قصف السفارة الصينية أثناء الحرب على صربيا، وحيث اعتقد القليل ممن قابلتهم في ترحالي أنه كان مجرد حادث عابر). وإلى يومنا هذا لا تزال بعض الأصوات الخافتة التي تروج بين الفينة والأخرى للعداء مع الصين منذ أن أصبحت هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة حلفاء في وجه الإرهاب الذي يدعى أنه مستلهم من الدين الإسلامي وهو نزاع لم يدر في مخيلة أحد ممن يدعون النبوة.

فيا ترى هل تسخّر الصين مدافعها لكي تضمن تدفق إمدادات النفط في آسية؟ أو لحماية خطوط إمدادات الموارد الحيوية؟ أو هل يُدفع بها إلى مواجهة تقف وراءها الإمبراطورية الأمريكية الآيلة إلى الزوال بعد أن فشلت وسائل بقائها ولم يبق لها سوى القوة العسكرية؟ تذهب إحدى الجدليات إلى القول: إنّ القوى العظمى لطالما كبرت لدى استعراضها عضلاتها الجديدة، وإن النمو الاقتصادي السريع يثير طموحات إمبريالية. وبالمنطق نفسه، يمكن أن نرى بلداناً تسير سيراً حثيثاً نحو الازدهار مثل الصين التي تتأى بنفسها وبشعوبها عن الانزلاق في مغامرات خارجية.

إن حاجة الصين إلى الحرب كمن يحتاج إلى ثقب في رأسه. ففي أثناء المئة عام المنصرمة من تاريخها، كانت البلاد مسرحاً للنهب من قبل القوى العظمى، ووقعت فريسة للأطماع والسلب من أمراء الحرب، ثم تعرضت للخراب والدمار لعقود من الزمن بسبب الحرب الأهلية، وتبع ذلك كله العقوبات التي نزلت بها بسبب الغزو الياباني لأراضيها، وتم القضاء على مدنها الرئيسية وصناعاتها التي سوّيت بالأرض. يميل الأمريكيون للاعتقاد أن الحرب العالمية الثانية كانت اللحظة التي قدموا فيها تضحيات مجيدة من أجل إنقاذ العالم. لقد تكبّدت الولايات المتحدة أكثر من أربع مئة ألف قتيل في تلك الحرب، ليس فيهم واحد من المدنيين. بينما خسرت الصين خمسة وثلاثين مليوناً من الأرواح وتأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفييتي، وجلُّ هذا العدد من المدنيين العزّل من السلاح. ووصلت خسائر الممتلكات في الصين إلى خمسين ضعفاً من الناتج القومي الإجمالي السنوي لليابان

آنذاك. وربما قد نسينا تورط الجيش الصيني في المذبحة التي دارت في كوريا أيضاً (حيث فقد ماوتسي تونغ هناك ابنه الوحيد).

إن نظرة متأنية إلى سلوك الصين الثابت توفر لنا ضمناً أكثر. إن الصين واسعة الأرجاء، وفيها تنوع للأعراق وأعينها مفتوحة نحو الداخل. لقد كانت دوماً مشغولة للغاية بنضالها المحلي - وكونها ولدت من رحم الإقطاعيات المتناحرة والقوميات، أو بسبب طبيعتها الاستبدادية فإنها غير معنية بالبحث عن المتاعب في أمكنة أخرى. وبينما أخضعت الأغلبية التي تسمى هان Han جيرانها من أجل توحيد الأرض التي تعدها «صينية» فإن جيوشها لم تذهب إلى أبعد من حدود مملكتهم التي تتوسط الصين. لماذا التعب عندما تعتقد أنك تعيش في وسط العالم؟ لقد أبحر المكتشف الصيني تشينغ هو Cheng Ho بسفنه مسافات تزيد مرتين عما قامت به سفن كولومبس في القرن الخامس عشر واستكشف معظم العالم. ومع ذلك فلم يقم أبداً بضم أي أراضٍ. واليوم تساعد السياسة الحالية، التي تسمح لكل أسرة بإنجاب طفل واحد فقط بالرغم من أنها خضعت لبعض التعديل، على تأكيد نظرة الصين التقليدية الهادئة. هل ستكون الأسر الصينية في يومنا هذا على استعداد لإرسال أولادها وأحفادها إلى الحرب وهي تعرف تماماً أنها لا تستطيع إنجاب غيرهم.

لقد سبق الصينيون الأوروبيين باختراعهم للبارود بقرون، لكنهم بدلاً من أن يستحدثوا أسلحة فتاكة، فقد استخدموا هذه المادة لصنع الألعاب النارية. لقد فاقت سفنهم ومهاراتهم الملاحية نظيرتها المتوافرة لدى المستكشفين الأوروبيين، ومع ذلك فلم يحاولوا احتلال أي أرض أو تأسيس

مستعمرات. وبالرغم من أن الصين طورت أسلحة نووية حديثة، فإن مخزونها منها لا يزال محدوداً نسبياً، وهو كافٍ لإعلاء شأن البلاد ويوفر قدراً مناسباً من الردع، ولكن ليس بالقدر الذي يصيب خزينة الدولة بالإفلاس أو يشن حرباً نووية شاملة وفاصلة. وبينما يظل العدد الحقيقي مجهولاً، فقد ادّعت الحكومة الصينية في آخر مرة صرحت بهذا الأمر عام 2004 أن مخزونها من الرؤوس الحربية هو الأصغر مقارنة بالقوى النووية الرئيسية (لمحة إلى أن ما تملكه يقل عما لدى المملكة المتحدة وهو مثناً رأس). يقدر البنتاغون أن الصين تملك نحواً من أربعين صاروخاً بالاستتياً طويل المدى عابراً للقارات، وتمثل الرؤوس القصيرة المدى المقدار الأكبر من قوتها النووية الضاربة، لقد بدأت الصين في نشر صواريخ ذات قواعد بحرية وأخرى على الطرقات، وفي الوقت ذاته تعهدت الصين علناً بسياسة «عدم البدء أولاً» بشن حرب نووية، وعدم توجيه ضربات للأمم غير النووية. والمؤكد المعلوم أن الصين قامت بتجارب تعادل خمسة بالمئة مما قامت به الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي السابق.

لكن ما زالت الحكومة الصينية تلوح بسيفها المسلول فوق رأس «الصين الأخرى» المستمرة في الوجود ويقصد بها تايوان. إنها قضية يعدونها حيوية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية. لكن كلما تعلمت أكثر عن وضع تايوان، وسافرت إلى هناك بدا الأمر برمته أكثر غموضاً. يميل الأمريكيون إلى النظر إلى النزاع على أنه من مخلفات الحرب الأهلية الصينية التي خسر فيها حزب كيومينتانغ Kuomintang الحرب أمام الشيوعيين عام 1949، بيد أن من يفضل عودة الوحدة بين الشطرين هم الحرس القديم في الكيومينتانغ.

وقد يظن بعض المتجاهلين للظروف المحلية أن تدخل الولايات المتحدة هو الذي أقام النظام «الدمية» على جزيرة صغيرة سلخت عن الوطن الأم ولا تزال تجرؤ على تسمية نفسها بجمهورية الصين. لكن الولايات المتحدة ورغبة منها في المحافظة على السياسة الصارمة بأنه لا توجد سوى صين واحدة، قامت بقطع الروابط الرسمية مع تايوان منذ العام 1979. ومنذ رفع حالة قانون الطوارئ في تايوان عام 1987، أصبحت هذه الأخيرة واحدة من أكثر الديمقراطيات اضطراباً في آسيا التي يصعب على الولايات المتحدة، أو الصين أو حتى أهلها القاطنين أن يسيطروا عليها.

إن تايوان بالاعتماد على ذاتها ودون مساعدة أحد على الإطلاق تابعت مسيرتها لتصبح خامس أكبر اقتصاد في آسيا - بالرغم من ضآلة عدد سكانها البالغ أربعة وعشرين مليون نسمة. لقد نما الدخل القومي بنسبة 8 في المئة كل سنة بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين مقارنة بنسبة 3 في المئة حققها اقتصاد الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى كونها واحدة من الأمم الخمس الأولى بين تلك التي تملك احتياطياً من القطع الأجنبي، فإن تايوان لا تزال تحتفظ بميزان تجاري لمصلحتها، وهي موطن للعديد من الصناعات الإلكترونية الأضخم في العالم ذات الأسماء اللامعة مثل Inventec، إيسر ACER، شركة كوانتا Quanta Corp التي تورد قطع أجهزة الحاسوب لشركات عملاقة مثل HP هيوليت باكارد، وديل Dell، وتوشيبا.

لقد أعطى تدرج انفصال تايوان عن الصين - الذي اصطبغ بصبغة تميل إلى الغرب مع الاحتفاظ بتقاليد صينية منبعها القيم والدين -

ومعارضة أهلها الشديدة للشيوعية دفعة لحركة تأييد الاستقلال في تسعينيات القرن العشرين التي وصلت إلى الأوج بانتخاب تشين شوي-بيان Chen Shui-bian. لم يكن تشين أول شخص من الذين ولدوا على أرض تايوان ويتولى حكمها فقط بل كان أيضاً أول رئيس لبلد في أي مجتمع صيني يتم فيه انتقال السلطة سلمياً في حزب كان يحكم البلد (الوطنيون التابعون لشيانغ كاي تشيك) لآخر. ولكن باقتراب ولايته من نهايتها، عاشت الصين في أثناء تلك المدة أسوأ كابوس جثم على صدرها: رئيس ينادي بالاستقلال عن الصين ويدفع علناً لقيام استفتاء على تعديلات دستورية بهدف ترسيخ الوضع الانفصالي للجزيرة للأبد. واضطر تشين وعصبته إلى التخفيف من لهجتهم اللاذعة، في حين أظهرت الحكومة الصينية ثانية أن صياحها الذي يشبه النباح أقوى من فعلها الشبيه بعضة الكلب.

لا شك أن كلا الطرفين على علم تماماً بما تعنيه المواجهة - والسبب في ذلك بديهي. يوماً بعد يوم ينمو اقتصاد تايوان والبر الصيني بأسلوب يعتمد فيها كل على الآخر أكثر فأكثر. فقد أتى ما يقرب من 50 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تايوان عام 2005 من الصين. وفي المقابل فإن تايوان حالياً ثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو الصين. وبالرغم من الجهود المبذولة من أجل التنويع فإن ما نسبته 63.3 في المئة من استثمارات تايوان الأجنبية يذهب للصين، وقفز بنسبة 10 في المئة عام 2006 عن عام 2005. (لقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر سوق تصديري بالنسبة إلى تايوان) (21.6 في المئة

من إجمالي صادرات عام 2005). وتخطت التجارة البيئية حاجز المئة بليون دولار عام 2006 بزيادة قدرها عشرون في المئة كل سنة.

ومنذ أن رفعت حكومة تايوان القيود عن الاستثمارات التايوانية في الصين، تدفقت ألوف الشركات المملوكة من أهل تايوان إلى البر الصيني لتأسيس مصانع مستفيدة من رخص تكاليف الإنتاج في الصين في حقول الاتصالات، والألبسة، والإلكترونيات. وينتقل أرباب الأعمال من أهل تايوان إلى البر الصيني على شكل أسراب ووزرافات -يقدر عدد الذي وصلوا إليه 750 ألفاً عام 2006- وهم يحملون رؤوس أموالهم معهم. وبالرغم من العقبات البيروقراطية الباقية فإن 3/2 من أصل 250 شركة رئيسة في تايوان لها استثمارات الآن في الصين وذلك بحسب إحصاء تولته مؤسسة الائتمان في الصين.

زعماء العمل المتنفذون أولئك هم القوة في المقدمة التي تدفع باتجاه حل سلمي للنزاع بين الصين وتايوان. إنهم يعلمون أكثر من غيرهم أن العلاقات الفاترة مع الصين لم تساعد إلا على منع تايوان من تحقيق كل ما تطمح إليه. المثال البدهي على هذه العلاقة هو عدم وجود رحلات طيران مباشرة بين الصينيتين\*، وبذلك يتعين على مندوب مبيعات في تايبيه (تايوان) بيتغي عقد صفقة في شنغهاي -التي تبعد 337 ميلاً عن الجزيرة- أن يمضي رحلة يوم كامل ليصل إلى بلد المقصد عبر السفر إلى هونغ كونغ. التعليم هو مساحة أخرى حيث يمكن التأسيس لعلاقة تكافل عندما تستطيع الدولتان التصالح بينهما فقط. هناك الكثير من

\* سمح أخيراً بهذه الرحلات (م).

الجامعات في تايوان إلى حد أن معظمها فيه مقاعد شاغرة. وبينما يوجد 5.3 ملايين طالب في الصين فإن 20 في المئة بينهم فقط يتأهلون للدراسات العليا. وربما يكون لدى العديد من الطلاب الآخرين الذين خانتهم حظوظهم رغبة في إنفاق قدر لا بأس به من المال في سبيل الحصول على علوم متقدمة وبلغتهم الصينية الأم على أرض تايوان.

سيكون للشركاء في أرجاء آسية الكثير مما يمكن الفوز به إذا تم التوصل إلى حل سلمي للنزاع بين الصين وتايوان. فكلما ازدادت الصين ثراءً فإنها لن تكون مصنعةً أفضل يزود الجيران بسلع عالية الجودة بأسعار زهيدة فقط، ولكن أيضاً زبوناً أحسن يوفر لجيرانه دخلاً أكبر بسبب التصدير إليه. حتى اليابان الخصم التاريخي للصين تعتمد باضطراد على ازدياد مبيعاتها إلى الصين. لقد تضاعفت صادراتها ما بين عام 1999، و2003 خمس مرات؛ في الشهر الأول من عام 2007 كانت الصادرات التي هي في معظمها أشباه نواقل أعلى 50 في المئة من السنة التي سبقتها. بالطبع، لقد حلت الصين محل الولايات المتحدة شريكاً رئيساً تجارياً لليابان. ومثل سيف حديث من الداموكلز Damocles فإن خطر العقوبات الاقتصادية المفروض على الصين يتدلى فوق اليابان. إن الصين هي السوق التصديرية الأضخم للكوريتين (الشمالية والجنوبية) على السواء، وباعتماد هاتين الدولتين على الصين من أجل نمو وازدهار دائمين فإنهما سيستمران في إيجاد ضغط مباشر من أجل حل سلمي للنزاع بين الصين وتايوان.

هذا لا يعني ألا تطلق أبداً رصاصة واحدة باتجاه تايوان، فطالما اقتترف السياسيون تصرفات خرقاء. السؤال الأكبر هو: كيف يمكن لشخص ما أن يكتشف فرصاً استثمارية يفوتها الآخرون بسبب مخاوف غير واقعية من حريق هائل؟ قد يبدو الاستثمار في شركات تايوانية لها في ذات الوقت ثقل استثماري واضح في الصين طريقاً مخالفاً للحدس السليم. لكن يجب أن تزداد أرباح الشركات كلما نقلت مجموعات كبيرة منها مصانع ومكاتب إلى البر الصيني.

يدير التايوانيون بعضاً من أكثر الشركات الإلكترونية المتقدمة تقانة في العالم، وبالرغم من أن هذا القطاع يواجه منافسة حادة فإن بعض الشركات المتميزة بالجودة استطاعت تحقيق مكسب من وجهة السوق المزدهر في الصين ومن ناحية التوفير في تكاليف العمالة.

وهناك إمكانية إستراتيجية أخرى متوافرة ألا وهي الاستثمار في مقاطعة فوجيان Fujian التي تقع في البر الصيني مقابل تايوان مباشرة. إن معظم القادمين الأصليين إلى تايوان قد أتوا من فوجيان ويتحدثون باللهجة المحلية التي تدعى فوزهو Fuzhou. ونتيجة للتوترات المستمرة فإن أسعار العقارات والقطاعات الأخرى أرخص ثمناً في فوجيان إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى التي طالها التطوير في الصين. إذا تحقق السلام الحقيقي فإن فوجيان ستشهد ازدهاراً بلا شك. إن عاصمتها Fuzhou يسكنها سبعة ملايين من البشر، في حين تعدُّ Xiamen زيامين، الواقعة في الجنوب وتؤوي مليوني نسمة ميناءً يعج بالحركة، وقد رُشَّح حديثاً ليكون أحد الموانئ التي يتم عبرها تصدير السيارات. إن أهل فوجيان والذين

يطلق عليهم تقليدياً الهوكين Hokkien لطالما كانت لديهم الرغبة بل والإرادة الملحة لكي يشحنوا البضائع إلى الخارج. لقد أنشأ العديد منهم أعمالاً ومجتمعات ناجحة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، وأمريكا، والآن في أوروبا أيضاً. إذا تحقق سلام دائم مع تايوان، فسيتمكن الكثيرون من العودة بثرواتهم وخبراتهم إلى موطنهم الأصلي.

كما يمكن للمرء الاستثمار في السياحة، التي سأفرد الحديث عنها في فصل قادم. إن تايوان في النهاية هي أكبر جزيرة في الصين وتتوضع في جنوبها الشرقي. إنها تملك ملاذات آمنة من جبال، ومعابر، وشواطئ، وإن الجزيرة مؤهلة لأن تكون مقصداً رائعاً لأهل البر الصيني إذا ما طال التخفيف القيود على السفر.

بالطبع، لو أن أحداً أراد أن يسير في سياسة تعتمد على التثاؤم بالنسبة إلى مشكلة تايوان فإن الأرضيات لهذا الخيار موجودة أيضاً. فيمكن للمرء أن يبيع حصصه في الشركات التايوانية على المدى القصير، وهي التي تعتمد في نموها المستقبلي على الصين -مراهناً على تصاعد التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى حصار اقتصادي وعقوبات تتأذى منها الأرباح- أو يمكن الذهاب والاستثمار في شركات مستلزمات الدفاع على كلا الجانبين؛ لأن هذه الشركات ستزدهر بلا شك في أوقات الأزمات. في أسوأ حالة يمكنك ببساطة الانتظار وعقد صفقات مغرية في وقت الكساد والانتعاش الذي يتبع الحرب. لكن ربما عليك الانتظار طويلاً لكي تسنح لك مثل تلك الفرصة. وإذا ما انجرفت الولايات المتحدة واليابان كلتاهما للقتال وفاء لتعهداتها بحماية تايوان فربما نكون على أعتاب قيام الحرب

العالمية الثالثة، حيث أوصي عندها بتكديس جميع أنواع السلع والبضائع، لكن لا يوجد أحد يمكن له أن يضمن لك هذه الحقيبة من الاستثمارات ولو كان أفضل سمسار على وجه الأرض.

عموماً، إن نطاق الحرب يساعد على تدفق رأس المال لمصلحة متعهدي العتاد العسكري بغض النظر عن أمكنة وجودهم. إن تعداد القوات المسلحة الصينية يصل إلى 3.2 مليون بإضافة قوات الاحتياط والشرطة - وهو حشد هائل يتطلب الكثير ولكن ذلك ينطبق على كل شيء في الصين. إن هذا البلد يسعى لتحديث جيشه الضخم الذي يفتقر غالباً إلى المعدات عن طريق بناء أو شراء سفن جديدة وصواريخ وطائرات حديثة. فيما يتعلق بعام 2007، ارتفع إجمالي الإنفاق على التسليح 17.8 في المئة - وهو الأكبر إلى الآن - ويمثل ما يزيد قليلاً عن سبعة في المئة من الموازنة الوطنية (وهي نسبة منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة)، لكنها مثلت السنة الثامنة عشرة على التوالي التي يزداد فيها نموها أكثر من عشرة في المئة.

يعتقد البنتاغون أن الموازنة لا تشمل أنظمة الأسلحة الجديدة - تستورد الصين ما مقداره ثلاثة بلايين من روسيا كل سنة - ولا حتى الصواريخ أو الأبحاث. لهذا فإن الموازنة الحقيقية قد تصل إلى ثلاثة أضعاف مما هو مصرح به، ربما بما يزيد على مئة بليون دولار بقليل في عام 2007. في الوقت ذاته تتباعد الصين المستلزمات والأنظمة من العديد من المنشآت الأوروبية التي تستفيد أكثر من غيرها؛ لأن القوانين الأمريكية تحظر مثل تلك المبيعات على الشركات الأمريكية.

كل هذا يجعل الأمريكيين المتشددين يصابون بالقلق. لكن إيماني قابع في الاقتصاديات الباردة (إذا لم يكن في الثدييات ذوات الدم الحار). لقد سمعنا جميعاً عن العامل الذي يطلق عليه اسم ماكدونالد. لم يحدث قط أن تحاربت دولتان وتباع في كليهما شطائر اللحم المفروم Big Macs. في هذه الحالة أنا أدعوها أيقونة تمت تقويتها بعجينة صينية. وإذا جمعنا ما بين العمالة الهائلة لدى الصين وأسواقها، وخبرة تايوان ورأسمالها فربما يؤلف البلدان ثنائياً رائعاً. ربما في يوم من الأيام سيقول عنها الصينيون أنفسهم: إنها تناسق تم نسجه في السماء.

**ملفات جيم\* الصينية: الأول في الحرب، الأول في السلم.**

تتبيه: فيما يتعلق بجميع الشركات فقد ألحقت أمكنة إدراجها برموز تلغرافية ربما تكون أرقاماً فقط، أو أرقاماً وحروفاً، أو حروفاً فقط.

**شركة الصين الدولية الفضائية القابضة**

**China Aerospace International Holdings**

**بورصة هونغ كونغ OTC:CAIF; HKG: 0031, H - Shares;**

منحى ثلاث سنوات: الأرباح 15.1 مليون دولار بعد خسائر بلغت 17.7 مليون دولار.

الإيرادات مرتفعة 40.5 في المئة.

تشير التقديرات إلى زيادة في النفقات العسكرية أكثر من عشرة في المئة سنوياً وذلك على مدى السنوات الخمس القادمة على الأقل.

\* ويعني المؤلف نفسه (م).

وسيستفيد كم كبير من الشركات من هذا الإنفاق السخي المستمر من قبل ولأجل جيش التحرير الشعبي. لكن معظم الصناعات العسكرية الصينية تعود إلى إحدى عشرة شركة تملكها الدولة لا يتم تداول أسهمها في السوق ما عدا شركة متفرعة من الشركة المذكورة آنفاً وهي التي تختص بالبحث والتطوير وإنتاج الصواريخ.

**جيانغ سي هونغ دو لصناعة الطيران محدودة المسؤولية**

**Jiangxi Hongdu Aviation Industry Co., Ltd.**

**بورصة شنغهاي: أسهم فئة-A SHA: 600316, A - Shares**

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 108.1 في المئة، انخفاض الإيرادات عشرة في المئة.

لا تزال الموازنة الدفاعية للصين بعيدة كل البعد عن الشفافية لذلك تبقى أسعار أسهم شركات التصنيع الحربي مبهمه أيضاً، وهي تربة خصبة لكل أنواع الشائعات التي تلف السوق. إن شركات الأسلحة معفاة من التصريح بأي معلومات عسكرية، مما يجعل التنبؤ بمقدار مبيعاتهم وأرباحهم أكثر صعوبة. هونغ دو للطيران هي المصنّع الوحيد لطائرات التدريب في الصين. وتشمل منتجاتها طراز طائرة التدريب النفاثة K8 التي صُدرت إلى بلدان عديدة مثل باكستان وسريلانكا وزامبيا ومصر. قام آخر طراز من هذه الطائرة بأول طلعة تدريبية له في 2007. وقد قفزت هونغ دو إلى حقل تصنيع الطائرات المدنية عبر تجمع لشركات ومؤسسات صينية عقدت مجتمعة شراكة مع إيرباص باستثمار قدره 633 مليون دولار؛ وهو كلفة خط تجميع للطائرات في مدينة تيانجين Tianjin.

شركة جيانغ نان للصناعات الثقيلة المحدودة

**Jiangnan Heovy Industry Co., Ltd.**

بورصة شنغهاي: أسهم فئة-A SHA: 600072,A-Shares

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح بنسبة 78.4 في المئة، ارتفعت الإيرادات بمقدار 58.7 في المئة.

إن جيانغ نان هي واحدة من اتحاد شركات يأخذ على عاتقه بناء أول طائرة ركاب تجارية صينية. عندما دارت الإشاعات عن نيتها نقل مصنعها من موقعه القديم قرب بوند Bund إلى جزيرة تشانغ زينغ Changxing قفزت أسعار أسهمها بمقدار ثلاثة أضعاف في أقل من شهرين وذلك في أواخر عام 2006.

شركة سيشوان تشينغ فا لعلوم الطيران والتقانة المحدودة

**Sichuan Chengfa Aero Science & Technology Co., Ltd.**

بورصة شنغهاي: أسهم فئة A SHA: 600391,A-shares

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 89.6 في المئة، ارتفاع الإيرادات 88.7 في المئة. إنها المصنّع الأكبر لمحركات الطائرات وأجزائها في الصين - تقوم بالتوريد لكل من جنرال موتورز وروس رويس. تمثل الصادرات 65 في المئة من إيراداتها، لكن الشركة تتوقع انخفاضاً في مبيعاتها الداخلية في عام 2007.

ومع إعلان الصين عن خططها لبناء طائراتها العملاقة أخيراً، لتتنافس مع كل من بوينغ وإيرباص، فإن النمو في حركة السفر وحدها كفيلاً أيضاً بدعم صناعة الطيران المحلية.

شركة مجموعة زيامن أي تي جي المحدودة

**Xiamen ITG Group Corp., Ltd.**

بورصة شنغهاي: أسهم فئة A SHA: 600755, A – shares

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 65.8 في المئة، ارتفاع الإيرادات 47.5 في المئة.

بخلاف شركات الأسلحة، تختص هذه الشركة بالتجارة بين تايوان ومنطقة زيامن الاقتصادية الخاصة. إنها تتولى نقل المنتجات الزراعية، والتجهيزات الطبية، والكثير من السلع، والبضائع الأخرى، وتملك بطريقة غير مباشرة 15.3 في المئة من الأسهم في شركة مستودعات حاويات زيامن الدولية Xiamen International Container Terminals، وتقوم بتشغيل الرصيف البحري الوحيد القادر على استيعاب سفن حاويات الجيل الحالي في ميناء زيامن الواقع في فوجيان، وهو الأقرب بين الموانئ الصينية إلى تايوان. إذا كان هناك شركة يُقدَّر لها حصد الأرباح من تحسن العلاقات بين الصينيتين فهي هذه الشركة.

شركة فوجيان لتطوير الطرق السريعة المحدودة

**Fujian Expressway Development Co., Ltd.**

بورصة شنغهاي: أسهم فئة A SHA: 600033, A – Shares

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 23.7 في المئة، ارتفاع الإيرادات 25.3 في المئة.

وهي مستفيد آخر بطريقة غير مباشرة من تطور العلاقات إلى الأفضل. تقوم الشركة بتشغيل طريقتين سريعين: من مدينة كيآنزهو Qianzhou إلى مدينة فوزهو Fuzhou الداخلية، ومن فوزهو إلى زيامن.

وبوجود سلام راسخ عبر مضيق تايوان، فإن حجم البضائع المشحونة عبر هذه المسارات سيزداد بطريقة دراماتيكية. بالإضافة إلى أن هذين الطريقتين السريعين تتقاضى الشركة من السيارات المارة بهما أجوراً بوصفهما يربطان دلتا نهر يانغتز ودلتا نهر اللؤلؤ.

شركة فوجيان زانغ زهاو للتطوير المحدودة

Fujian Zang Zhou Development Co., Ltd.

بورصة شينزن أسهم فئة A SHE: 000753, A – Shares

منحى ثلاث سنوات: انخفاض في الأرباح 53.4 في المئة، ارتفاع بالإيرادات 28.4 في المئة.

يرجع الكثير من أهل تايوان تاريخهم إلى المدينة الميناء زانغ زهاو، وهي مقصد تنهاقت عليه الاستثمارات من قبل الشركات في تايوان. فقد استثمرت شركة فورموزا للبلاستيك Formosa Plastics ثلاثة بلايين من الدولارات في معمل للطاقة في تلك المدينة. أما فوجيان زانغ زهاو للتطوير فيعتمد نشاطها على بناء الطرق وتطوير البنية التحتية والمقاولات.

شركة فورموزا للبلاستيك Formosa Plastics Corporation

بورصة تايبيه TPE (Taipei Exchange): 1301

منحى ثلاث سنوات: هبوط الأرباح 15 في المئة، ارتفاع في الإيرادات 21 في المئة.

وهي واحدة من أكبر ثلاثة مستثمرين في تايوان في الصين من حيث الحجم. باشر صاحب الشركة ذو الثروة الطائلة واسمه وانغ يونغ كينغ الاستثمار في الصين منذ رحلته الأولى لها عام 1990. ومعظم التركيز على البتروكيماويات. منذ إنشاء الشركة عام 1954، وهي تحتل المرتبة

الأولى في إنتاج حبيبات البلاستيك PVC عالمياً، ولها مصانع في الولايات المتحدة مثلما لها في تايوان. أما في الصين فقد زاولت أنشطة في الرعاية الصحية وتوليد الطاقة. عارضت حكومة تايوان خطة السيد وانغ عام 1996 لبناء محطة لتوليد الطاقة في فوجيان، لكنه عاد وبدأ تنفيذ المشروع مع شركاء محليين عام 2003.

يوني بريزيدانت انتربرايزز

**Uni-President Enterprises Corporation**

بورصة تايبيه TPE: 1216

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 38.1 في المئة، ارتفاع الإيرادات 1.2 في المئة.

توسع رئيس يوني بريزيدانت من كونه يهدر مزارع للأسرة في تايوان Tainan في جنوب تايوان إلى كونه ليس أكبر مصنع للغذاء في الجزيرة فقط ولكن من أكبرهم في آسيا كلها. بدأت الشركة استثماراتها بقوة في الصين منذ العام 2002، وهي مشهورة بإنتاج المرطبات الغازية وبالأخص مادة الشعيرية سريعة التحضير - وتملك أحد عشر خطاً إنتاجياً ينتج الوجبات الخفيفة المشهورة.

وبسبب توسعها وامتلاكها محالّ التجزئة الصغيرة وامتداد أنشطتها لتشمل النفط والأطعمة المجمدة وغير ذلك فقد بلغت إيراداتها في الصين وحدها 1.4 بليون دولار، وارتفع سعر أسهمها 15 في المئة في الأسبوع الذي أُعلن فيه اختيارها كراعٍ للألعاب الأولمبية التي أقيمت في بكين سنة 2008.

فوكس كون إنترناشيونال هولدينغ المحدودة

**Foxconn International Holdings Ltd.**

بورصة هونغ كونغ: أسهم فئة H؛ من فوق المنصة

**HKG: 2038, H – shares; OTC (Over The Counter): FXCNF**

منحى ثلاث سنوات: فزت أرباحها 296 في المئة وإيراداتها 213.8 في المئة

لما كانت الشركات التايوانية مقيدة بالأ تستثمر بأكثر من نسبة 40 في المئة من أصولها في الصين، فقد لجأ بعضهم إلى الالتفاف على هذا التقييد بنقل عملياته خارج الصين وإدراج الأسهم في بورصات هونغ كونغ. تعد فوكس كون مؤزداً رئيساً لأجهزة الهواتف النقالة التي تصنعها كل من موتورولا ونوكيا.

وقد أعلنت مجموعة فوكس كون التي تملك 74 في المئة من أسهم فوكس كون إنترناشيونال (الدولية) في مطلع عام 2007 عن خطة تتضمن أحد عشر مشروعاً جديداً في الصين من أجل ضمان تحقيق نمو بمقدار 30 في المئة لخطوط إنتاج الحواسيب والأدوات الكهربائية وأقسام التصميم.

فوكس كون هي جزء من هون هاي بريسشين المحدودة

Hon Hai Precision Ltd. (TPE: 2317; OTC: HNHAF, HNHPF)

التي تمتلك خمسين ألف براءة اختراع تتوزع على خطوط إنتاج الحواسيب والتقانة؛ وهذه الأخيرة أعلنت في شهر آذار 2007 أنها بصدد تنفيذ ثمانية مشروعات عملاقة في أرجاء الصين.

### تعطش لتحقيق التقدم

«لقد رأينا العدو الذي هو أنفسنا» أصبح هذا المثل شائعاً منذ أن ورد ذكره في تعليق ساخر أثناء حرب فيتنام، وقد انطبق على العديد من البلدان حول العالم -ولا سيما الصين. إن المشكلات الداخلية وليست التهديدات الخارجية هي التي تمثل الخطر الأعظم لازدهار الصين.

في مرحلة ما على طريق التنمية، ستكون إنتاجية الصين محدودة تبعاً للموارد المستخدمة. إن التيتانيوم، أو الحديد الخام، أو النحاس سيكونون معرضين للنضوب يوماً ما. إن اعتماد الصين الشديد على الفحم الحجري قد جعلها تتخطى الولايات المتحدة بوصفها أسوأ البلدان الباعثة لغازات البيوت الخضراء. ويمتد أثر هذا التلوث في كوكب الأرض برمته: تقدر السلطات الأمريكية المختصة بأن ربع المشكلة الموجودة في الهواء فوق ولاية كاليفورنيا الذي يشوبه الدخان مصدره الصين. إن هواء ثلثي المدن الصينية يقل عن المستوى الصحي المطلوب؛ ثم إن ست عشرة مدينة من أصل أكثر من ست وعشرين مدينة أشدّ تلوثاً في العالم موجودة في الصين. وإن نسبة تقارب الثمانين في المئة من الأطفال الذين يعيشون في المناطق الصناعية في الصين يعانون أحد أنواع التسمم بالرصاص.

في الوقت نفسه، استنزفت الأراضي الصالحة بفعل التشبع الكيميائي، وتحولت الغابات إلى صحارٍ - فبين 1994 و1999 اتسعت صحراء غوبي وحدها بما يقرب من عشرين ألف ميل مربع، وهي تزحف أكثر فأكثر

وباستمرار لتضيق الخناق على العاصمة بيكين. وبوجود نصف الشركات الكيماوية البالغ عددها واحداً وعشرين ألفاً في البلاد كلها قرب النهر الأصفر ونهر يانفتز Yangtze River، فإن عدد حوادث التسرب السامة تزداد باضطراد، وبلغت في آخر شهرين من عام 2005 وحدهما خمساً وأربعين حادثة. وبعد سبعون نهراً رئيساً وبحيرة في الصين مصابين بالتلوث إلى درجة الخطر.

عندما أقلب مستقبل الصين، فإن أشد ما يقلقني هو مسار هذه البقعة نحو الجفاف. وأنا لا أعني حجب ضوء القمر، بل إنني متخوف حقاً من نضوب الماء. وبالمناسبة، فإن حظوظ الهند قد تكون في حال أسوأ. ففي أسفاري عبر البلدين أتيت على بلدان غابرة لا تحصى آلت إلى مدن للأشباح بعد أن كانت آية في الفخامة؛ وكل ذلك بسبب شح المياه. والآن، يمكن للتاريخ أن يعيد نفسه وبوتيرة أكبر. وكافتتاحية، يبلغ معدل هطول الأمطار التي تسقط على شمال الصين الذي يشكل ثلثي الأرض الصالحة للزراعة أقل من 8 في المئة من المعدل العالمي. أما الجنوب الذي يتمتع بمناخ مداري أكثر ويوفر مياه الري لسبعين في المئة من محاصيل الحبوب فقد وقع ضحية التوسع السريع للمدن. قد يصاب نهر يانفتز العظيم بالموت البيولوجي بحلول عام 2012؛ والنهر يمتص الآن 40 في المئة من مياه التصريف للصين التي تبلغ نسبة غير المعالج منها 80 في المئة. وحالياً، لا تعمل العديد من محطات معالجة المياه المقامة على السد العملاق ثري غورجز Three Gorges بكامل طاقتها. تعتمد مئة وثمانون مدينة على نهر

يانغتز لتأمين حاجتها من مياه الشرب، ومن بين هذه المدن، شنغهاي، ووهان Wuhan، وتشونغ كينغ Chongqing، التي يقطنها مجتمعة ستون مليوناً من السكان. ولا تزال هذه المدن آخذة في التوسع بحثاً عن مياه أفضل، ولكن يوماً ما لن تجد مكاناً تذهب إليه.

تحت الحكم الشيوعي كان الماء يعد مصدراً طبيعياً متاحاً بالمجان لجميع أفراد الشعب، وظلت أسعار المياه زهيدة على نحو متكلف. إلا أن الأسعار ارتفعت بحدة في السنوات القريبة -عشرة أضعاف في خمسة أعوام ما بين 1999 و2004، ولكن كل هذا الغلاء لم يستطع أن يحد من الاستعمال. وحتى المبادرات «الخضراء» قد تجعل الأمور أكثر سوءاً. لقد حذر خبراء المياه من أن الاتجاه السائد نحو إنتاج الوقود الحيوي مثل الغاز الكحولي Gasohol، الذي يكتسب شعبية في البرازيل والهند، ربما يقود في الواقع إلى زيادة هائلة في كمية الماء اللازمة لإنبات السكر المستخدم كمحصول منتج للوقود.

والنتيجة، صُنفت الصين من قبل الأمم المتحدة من بين ثلاثة عشر بلداً على أنها الأدنى من حيث حصة الماء المتوافرة لكل فرد.

وتتنبأ وزارة الموارد المائية بأن الموارد في المياه ستخفض بحلول عام 2030 بنسبة 20 في المئة إلى درجة توصف عالمياً «بشح المياه». إن أكثر من ستين في المئة من مدن الصين البالغ عددها ست مئة وستين تعاني الآن قلة المياه. ثم إن نصف عدد السكان الهائل لهذا البلد يشربون مياهاً ملوثة بمخلفات بشرية وحيوانية تفوق مقاييس المعدلات المحلية والدولية. يعتقد

المصرف الدولي أن تلوث المياه يكلف ما بين واحد إلى اثني عشر في المئة من إجمالي الدخل القومي من حيث معالجة هذه الكارثة ومتاعبها الصحية.

لم يتحول الصينيون إلى شرب المياه الغازية الطبيعية بيريه Perrier كحل لهذه المعضلة فقط. فمنذ عام 2000، بدأت الحكومة في فرض سلسلة من المعايير البيئية والتوصيات على الشركات والبلديات الصينية، ووضعت قيوداً على استخدام المياه شملت خمس صناعات أساسية؛ من ضمنها البتروكيماويات والنسيج وصناعة الورق. تتنبأ تقديرات وزارة الموارد المائية أنها ستفق تريليون رينميتي؛ أي ما يعادل 125 بليوناً من الدولارات حتى عام 2010، من أجل إنقاذ نظام المياه الوطني. وهذه الأرقام تشمل 330 بليون رينميتي، أو ما يوازي 41.25 بليون دولار أمريكي من أجل إنشاء محطات خارج المدن لتكرير المياه غير الصالحة، و320 بليون رينميتي أو 40 بليون دولار لبناء خطين رئيسيين ضمن مشروع تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال.

إذا وصل الصينيون إلى مرحلة اليأس، فربما يلجؤون إلى جارتهم روسيا طلباً للماء مثلما فعلوا بالنفط. لن أنسى ما حييت رحلتي بوساطة دراجتي النارية على شواطئ بحيرة بيكال Lake Baikal في سيبيريا. تحتوي الاحتياطات العميقة لهذه البحيرة التي يوجد فيها مياه عذبة أكثر من سواها نحواً من عشرين في المئة من المياه النقية في العالم أجمع، وهي وحدها تتفوق على البحيرات الكبرى في أمريكا الشمالية مجتمعة. ومما يثير العجب أن هذه البحيرة كانت يوماً ما جزءاً من الإمبراطورية الصينية. هناك مخزون هائل من المياه في سيبيريا وعدد قليل من

السكان، ولكن قد يتطلب الأمر سنوات حتى يتم تحويل الماء من الشمال إلى الجنوب.

لقد بدأت الصين في الإقرار علناً بأنها لا تملك الخبرة الكافية التي تمكنها من إدارة مثل تلك القضايا، وباشرت بالخصخصة وفتح أبواب الاستثمار الخارجي لقطاع المياه. ثم إن الحكومة اعترفت أخيراً بالتكاليف الاجتماعية لندرة الموارد المائية. ويوصف الحكومة واعية لآثار التلوث التي تكلف البلاد ما يصل إلى عشرة في المئة من الناتج القومي الإجمالي أو 200 بليون دولار سنوياً، فقد عمدت إلى التزام مبلغ 162 بليون دولار تتفقه في السنوات الخمس الآتية إسهاماً منها في حملة التنقية للتخفيف من التلوث. ولقد تم إقرار قدر وافر من التشريعات من أجل تحفيز استخدام بدائل للطاقة، ومحاربة التصحر وتسميم الأنهار، وابتكار جيل جديد من محطات معالجة المياه، والتشدد في تطبيق قوانين البيئة (حتى وقت قريب لم يكن لدى إدارة حماية البيئة في الصين سوى عدد ضئيل من طاقم لا يتعدى عدده ثلاث مئة فرد).

تقليدياً، كان معظم التمويل الأجنبي المخصص لمحطات معالجة المياه في الصين يأتي من المصرف الدولي ومصرف التطوير الآسيوي وتبرعات الحكومات الأجنبية. ومن أجل لفت الانتباه لقضايا التمويل بدأت الحكومة الصينية بتشجيع القطاع الخاص على نحو فاعل ليقتبل شراء محطات معالجة المياه غير النقية سواء القائمة منها أو المشيدة حديثاً بسعر يقل عن كلفة الاستبدال. وبحسب وزارة التجارة الأمريكية يوجد

في يومنا الحاضر في الصين ثلاث مئة هيئة أجنبية ومحلية تهتم بأبحاث توفير المياه العذبة والتصميم الهندسي لها، وبتجميع المياه التي سبق استخدامها، ومعالجة المياه غير النقية. وهناك بضع مئات من المصانع التي تنتج مواد تتعلق بتجهيزات معالجة المياه التي تحوي النفايات. بيد أن الشركات التي تتمتع بميزانيات طيبة ومقدرة تقنية وبالدعم الصيني ستستفيد من الفرصة المتوافرة لها من قبل المياه في الصين.

إن إدارة مصادر المياه قد تكون الأزمة المركزية التي تتحدى العالم لقرن آت من الزمان. وعليه فلن تكون الصين وحيدة في البحث عن الحلول المناسبة. ولكن إذا لم تستطع الصين إيجاد مثل تلك الحلول فإن العصر الذهبي لهذا البلد قد ينحسر فجأة.

### ملفات جيم الصينية: الأرباح السائلة

تقانة المعالجة البيولوجية المحدودة

**Bio-Treat Technology Ltd.**

بورصة سنغافورة أسهم فئة S B22 S-Shares (Singapore Exchange) SIN

منحى ثلاث سنوات: هبوط الأرباح 9.5 في المئة، ارتفاع الإيرادات 133.7 في المئة.

إن واحداً من أكبر المستفيدين من أزمة المياه في الصين سنجده في المعقل الصيني من سنغافورة لمنشأة حيث تمتلك شركات معالجة المياه هناك تقنية متقدمة، وإداراً جاداً لبيئة العمل في الصين، ولديها علاقات جيدة مع الحكومة الصينية. إن حكومة سنغافورة لها هدف منذ الآن وهو الحصول على نصيب يراوح ما بين 3 و5 في المئة من سوق معالجة المياه

العالمية التقديرية التي يتوقع لها أن تصل إلى 1.2 تريليون دولار في غضون عشر سنوات.

فعلى سبحة يعاد تأهيلها يوماً ما لتكون أرضاً صالحة، وبالخبرة والأموال التي تملكها سنغافورة يمكن لهذه البقعة أن تصبح وادي السيليكون فيما يتعلق بمعالجة المياه إذا شئنا القول. إن سوق سنغافورة للأوراق المالية (البورصة) تتم عن هذا الطموح لأنها تستضيف على لوائحها معظم أسهم شركات معالجة المياه المستوطنة في قارة آسيا التي يقارب عددها المئة والبالغة قيمتها 50 بليون دولار. لقد عملت Bio-Treat على تنفيذ مئتين وخمسين نظاماً لمعالجة مياه النفايات في الصين وهي متعاقدة للعمل على مشروع الصين الضخم من الجنوب باتجاه الشمال الخاص بتحويل مجرى الماء.

**بيئة آسيا القابضة المحدودة Aisa Environment Holdings Ltd.**

**بورصة سنغافورة: أسهم فئة S SIN: A58, S-shares**

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 287.3 في المئة، ارتفاع الإيرادات 209.1 في المئة عقدت هذه المنشأة اتفاقين، واحداً مع مقاطعة جيانغ سو وآخر مع مقاطعة جيانغ سي. لها شراكة مع اثنتين من أهم منشآت سنغافورة لمعالجة المياه عبر عقود مع الصين تبلغ 474 مليون دولار.

وهناك منشآت أخرى في سنغافورة مثل هاي فلक्स Hyflux (بورصة سنغافورة: 600؛ تداول الأسهم من فوق المنصة: أرباحها انخفضت بمقدار 35.1 في المئة، إيراداتها ارتفعت 46.5 في المئة) وكذلك سينوميم Sinomem (بورصة سنغافورة: s14 تداول الأسهم من فوق المنصة (من دون وسيط)؛ ارتفاع الأرباح 23.2 في المئة، ارتفاع الإيرادات 111 في المئة)

تعمل في مجال عمليات التنقية. استثمرت هاي فلكس في معالجة السائل الناتج عن تفكيك النفايات المدفونة في باطن الأرض.

**Asia Water Technology Ltd.** مياه آسية للتقانة المحدودة

**SIN: 5GB, S-shares** بورصة سنغافورة أسهم فئة S

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 121.9 في المئة، ارتفاع الإيرادات 46.5 في المئة

لقد حظيت مياه آسية بارتفاعات رائعة في أسعار أسهمها ولديها أكثر من خمس مئة مشروع تعمل على تنفيذها في الصين.

**مجموعة شؤون مياه الصين المحدودة**

**China Water Affairs Group Ltd.**

بورصة هونغ كونغ كونغ أسهم فئة H دون وسيط

**HKG: 0855, H-shares; OTC: CWAFF**

منحى ثلاث سنوات: انخفاض في الخسائر من 12.6 مليون دولار إلى 3.2 ملايين دولار،

زيادة في الإيرادات 59.4 في المئة

لديها خليط من الاستخدامات والزراعة المائيتين والإلكترونيات.

**شركة شنغهاي يانغ صن انفستمنت المحدودة**

**Shanghai Young Sun Investment Co., Ltd.**

**SHA: 900935, B – shares** بورصة شنغهاي: أسهم فئة B

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 25.4 في المئة، ارتفاع الإيرادات 107.2 في المئة

منشأة محلية صينية متخصصة في معالجة مياه المجاري، سائرة في

طور التوسع.

### شركة نالكو Nalco Company

بورصة نيويورك NYSE: NLC

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 76.3 في المئة، ارتفاع الإيرادات 6.3 في المئة  
يسعى العديد من الشركات الدولية لاقتناص الفرص في الصين وفي  
مناطق أخرى من العالم تعاني الأزمات. إن نالكو هي شركة لمعالجة المياه  
مركزها ولاية إلينوي، وقد أعلنت منذ أمد قصير أنها زادت من جهودها  
البيعية في الأسواق الاقتصادية المتعاطمة.

### فيوليا إنفيورنمنت (للبيئة) Veolia Environment

بورصة يورو نيكست باريس

EPA: (Euro next Paris): VIE; NYSE: VE, ADR; OTC: VEOEF

منحى ثلاث سنوات: ارتفاع الأرباح 76.3 في المئة، ارتفاع الإيرادات 6.3 في المئة  
منشأة فرنسية تمتلك هيئات في الصين تتولى تزويد 110 ملايين  
إنسان بالماء وخدمات تصريف مياه المجاري.

ومن ضمن الشركات الأجنبية الأخرى سيمنز Siemens ورمزها في بورصة  
نيويورك (NYSE: SI) التي ضمت جهودها إلى جانب ميكوروت Mekerot  
وهي أكبر شركة إسرائيلية لتزويد المياه العذبة [في فلسطين] (المحتلة) وهذه  
الأخيرة ليست محلاً للتداول. وتعمل سيمنز مع ميكوروت لاستكشاف تقنيات  
جديدة بهدف إعادة استعمال المياه الشحيحة في إسرائيل، وبغية الوصول  
للهدف النهائي وهو بيع هذه التقنيات إلى دول مثل الصين. في تموز من عام  
2006، ابتاعت داو كيميكال Dow Chemical شركة صينية هي زي جيانغ  
أومكس للهندسة البيئية Zhejiang Omex Environmental Engineering

التي بدورها تضيف ثلاث تقنيات لتنقية المياه إلى جعبة داو كيميكال.

**Fujian Longking Co., Ltd.** شركة فوجيان لونج كينغ المحدودة

بورصة شنغهاي أسهم فئة A SHA: 600388, A-shares

منحى ثلاث سنوات: انخفاض الأرباح 69.7 في المئة، ارتفاع الإيرادات 53.9 في المئة سيكون في الصين منذ الآن فصاعداً شركات أكثر وهي التي تُدعى الشركات الخضراء، وتلك التي تعتنى بالنظافة عبر تخليص البلد من النفايات. تأسست فوجيان لونج كينغ عام 1998، وهي أول شركة من الشركات التي أدرجت أسهمهن في السوق في الصين التي تنتج آلات التخلص من المواد الكبريتية والغبار. لقد عملت مع منشآت ألمانية مماثلة لإنتاج تقنيات لا حصر لها تعنى بحماية البيئة.

**شركة زي جيانغ فيدا للعلوم البيئية والتقانة المحدودة**

**Zhejiang Feida Environmental Science & Technology Co., Ltd.**

بورصة شنغهاي: أسهم فئة A SHA: 600526, A-shares

منحى ثلاث سنوات: انخفاض الأرباح 57.7 في المئة، ارتفاع الإيرادات 41.7 في المئة بدأت نشاطها عام 2002، وهي متخصصة في أفران النفايات والصايف للتخفيف من تلوث الهواء - وهو مجال أمامه الكثير من الجهد والعمل.

**عندما يفشل الآخرون هل ستفشل الصين؟**

كل كتاب عن الصين يبصر النور يبدو كأنه يفترض أن هذا البلد قد وصل إلى درجة مفصلية. إنه لأمر درامي القول وبكل راحة: إن ذلك سيسهم في بيع العديد من النسخ المطبوعة. لكن عندما أنظر إلى الصين،

فإنني لا أرى فيها بلداً يسعى إلى السيطرة على العالم أو الفوص في الفوضى. وفي حال لم تدرك - أيها القارئ - إلى الآن مقصدي فإنني أرى الاستقرار المستمر، إنني أرقب بنظر بعيد مثلما يميل زعماء الصين والمفاوضون الصبورون أن يفعلوا.

في الثلاثين عاماً التي مضت، تمكنت الصين من الخروج ليس بأقل من ثورة اجتماعية - بأقل القليل من سفك الدماء وبعزيمة لا تكلّ نحو العودة إلى الذروة. لقد حصل الكثير من إعادة توطين السكان وتوجيه الأموال والموارد دونما الحاجة إلى ضحايا بالجملة أو عدم استقرار شامل أو حتى تضخم نقدي خارج عن السيطرة. إن الناس الذين تمكنوا من قيادة هذا التغيير - مثل السيد زهاو رونجي الذي يستحق لقب قيصر الصين الاقتصادي الأول والذي أدهش يوماً ما طلاب كلية الأعمال في جامعة هارفارد بمعرفته لتعايير وول ستريت وأظهر حنكة هائلة وذكاءً حاداً. وأما الناس الذين كانوا وراء هذه القيادة فهم بحق تكنوقراطيون بما تعنيه الكلمة من معنى، وقد تدربوا في الغرب، وهم على دراية بكل مفاصل الدولة الرأسمالية الحديثة وكيفية صياغة أنشطة الأعمال.

يبدو أولئك الناس أنهم على معرفة متى يُحكَمون الغطاء ومتى يتروكونه حراً ليخرج منه البخار الاجتماعي - وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك. ففي عام 2005 مثلاً، أشارت التقديرات إلى وجود 510,000 حالة من «المنازعات العامة» في أنحاء الصين. وليس هذا بالضرورة أمر سيئ، بل إنه إشارة إلى السماح بظهور بعض أنماط الاحتجاجات. وبالطبع، لا ينظر أحد إلى مجزرة الطلاب التي وقعت في ساحة تيان أنمن Tiananmen على أنها

مثال لامع للقمع الشُّرطيّ، ولكن لمعظم الصينيين يعد رد الفعل هذا وعمليات الشد والجذب بين الحرس القديم والحديث في ذاكرة التاريخ البعيد. على عكس اليابانيين الذين ينظر إليهم الصينيون على أنهم يتحركون بخطى مكبلة، فإن الصينيين لطالما اتجهوا لمكافحة الخروج عن الإجماع مع السماح له بالظهور. لكن هل يرقى مثل هذا الاضطراب إلى الحد الذي يؤثر بخطورة في مناخ العمل والاستثمار؟ أسأل اليوم أغلب الصينيين عما يرغبون فيه وستجدهم يقولون: نريد الحصول على الدخل الجيد وأن نرى بلدنا مزدهراً وواعداً بمستقبل له صفة الاستقرار. إن معظم الصينيين الذين قابلتهم إنما يبذلون جهد طاقتهم في الاتجاه نفسه.

بالرغم من أن اقتصاد الصين توسع عام 2006 بنسبة 11 في المئة، فقد نشرت مجلة بارونز Baron's Magazine قصة الغلاف المسماة: «ماذا لو سارت الأمور في الصين بطريق خاطئ؟» لقد أشار كاتب المقالة إلى ثلاث مصاعب جمة تنتظر الصين: أمة عجوزة، وفساد منتشر، وتدهور بيئي. لكن غاب عن باله مسارات أكثر بدهاءة: مئات الملايين القاطنين في الأرياف الذين يمكن أن يحلوا مكان القوة العاملة الطاعنة في السن لعقود من الزمن، ومستويات مماثلة من الفساد في جميع البلدان الملقبة بالثمنور الآسيوية التي كانت سائدة إلى زمن ليس بالبعيد، ومتاعب الصين البيئية وما توفره من فرصة سانحة للشركات المحلية والأجنبية.

واليوم، يستطيع أي مسافر إلى بيكين أن يرى بأمر عينه، في أثناء تهيئة العاصمة نفسها للألعاب الأولمبية، كيف ينتقل الحديث عن نظافة البيئة من الاستحقاقات شبه الخطرة للتلوث التي تبنتها مجموعة ضئيلة من

المعارضين للنظام إلى هدف رئيس ترعى الحكومة تنفيذه، واستحقاق ينال الكثير من التغطية في وسائل الإعلام الرسمية. لقد حثَّ السيد وين جيا باو Wen Jiabao رجال البلد لأن يتحركوا بسرعة أكبر لعلاج هذا الشأن، وعين وزيرين للبيئة بدلاً من واحد فقط. لقد أمضت الولايات المتحدة مئة عام لتواجه ما تحقق من «تقدم» على هذا الصعيد في قارة أمريكا الشمالية؛ وقد لا تُكَلِّل جهود الصين بالنجاح في وقت قصير، لكنها على الأقل لديها الجرأة لمواجهة مشكلاتها في سنين قليلة من تسببها في هذه المشكلات.

ولا بد للصين من أن تفتح عينها على طيف من الفيروسات الجديدة التي يمكن أن تحدث أوبئة متفشية مثل مرض سارز SARS المخيف الذي ظهر عام 2003. نستطيع أن نكون واثقين بشيء واحد حدث نتيجة لهذه التجربة: إن المسؤولين عن الصحة العامة في الصين لن يتستروا على المدى الحقيقي على أي مرض بفرض «حفظ ماء الوجه». هناك شيء واحد لا يستطيع أحد منا الجزم به وهو كون مقاطعة غوانغ دونغ Guangdong المكتظة بالسكان التي تقع على مقربة من منطقة تعيش فيها حيوانات برية، من ضمنها بعض الأصناف التي يتخذها الكثير من الناس طعاماً لهم على وجه العادة، هي بحق مصدر الفيروسات التي تتحول عن طريق الطفرة؛ كما يدعي بعض الباحثين. لقد استوفت الصين في عالم اليوم نصيبها الكافي من الفطور والبكتريات التي يعاني منها سكانها: فهناك 110 ملايين إنسان مصابون بمرض يرقان الكبد فئة ب وفئة ج

الخطرة، ثم إن البكتريا التي تسبب مرض السل كامنة في أجساد 500 مليون نسمة.

وهناك أيضاً الفكرة القائلة: إن الهند قد تقفز إلى حلبة الصراع وتخطف الكثير من تجارة الصين واندفاعها. لا يوجد أدنى شك من أن هذا اليافع الجديد المصنف في خانة الدول الطامحة للارتقاء تبدو عليه علامات وإشارات تنبئ عن رغبته في أن يصبح قوة اقتصادية عالمية. لكن على الرغم من البون الذي يفصله عن الصين والمتمثل في التخطيط الدقيق والسليم والقوة العاملة المتعلمة، فإن الصين إضافة إلى ذلك لها أسبقية تقدر بخمسة وعشرين عاماً. في أثناء رحلاتي التي تجاوزت النخبة من مدن الهند الكبيرة شاهدت نشاط الأعمال، أو انعدام الأعمال، وكالعادة: فقر مدقع واكتظاظ سكاني وقصور ذاتي وكسل والافتقار إلى وسائل العمل الأساسية.

وبعيداً عن نظام الهند الطبقي المنغلق على نفسه ونسبة المواليد المرتفعة وغير المنضبطة لدى الفقراء المعوزين الذين لا يملكون قوت يومهم، فإن أقل ما يقال عن اتجاهها نحو تشجيع العمل الحر، هو ما يشوب الإقرار من دون رأس المال والعمل على إزالة القيود من التردد والتضارب. حتى إن شركات مثل كنتاكي Kentucky Fried Chicken وماكدونالدز قد دخلت في دوامة من المتاعب بسبب محاولتها للانتشار السريع. إن جبالاً من المحظورات والإجراءات القضائية المتداخلة كافية وحدها لأن تصيب بالإحباط أكثر المستثمرين اندفاعاً. واستناداً إلى المصرف الدولي فإن

الوقت اللازم لتأسيس عمل في الهند يأخذ وقتاً أكثر مرتين مما يتطلبه مثيله في الصين، وكذلك ما يماثل ضعف الزمن لتسجيل عقار أو لوضع عقد قيد التنفيذ (425 يوماً في الهند مقارنة بـ 241 يوماً في الصين).

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فإنني أعلم أن رحلة مسافتها مئة ميل قد تأخذ يوماً كاملاً من السفر. ولا يزال هناك بالطبع نقص حاد في محطات توليد الطاقة الكهربائية والتسهيلات المريحة في موانئ الشحن. لقد استطاعت شنغهاي وحدها إنجاز شحن واحد وعشرين مليوناً من حاويات الشحن في عام 2005، في حين بلغ الرقم في الهند كلها خمسة ملايين فقط. تعاني المصانع الهندية انقطاعاً في الطاقة الكهربائية بمعدل سبع عشرة مرة كل شهر. وأما الاتصالات، فيكفي من الصعوبة لهجات اللغة العشرين الأساسية المستخدمة في الهند التي اضطررتنا لتغيير هواتفنا النقالة كلما انتقلنا من ولاية لأخرى في الهند. وعندما يصل الأمر إلى تعليم المواطنين فإن الصين تفرض على كل من هو في سن الطفولة أن يتم تعليمه حتى الصف السادس، في حين أن نصف عدد القوة العاملة في الهند لا يتاح لها الوصول إلى مثل هذه الدرجة التعليمية.

وفي كل يوم في عصرنا الحاضر، تطالعنا عناوين الأخبار كيف أن الصين سائرة في طريق بناء التجارة والروابط الدبلوماسية مع بقية أرجاء قارة آسيا، وكذلك مع إفريقيا وأمريكا الجنوبية على المدى الطويل. وكونها قد مرت بأسوأ مرحلة من عملية إعادة بناء هيكلها الهائل، فإن أكبر بلد في العالم، هذا الذي يوجد فيه أكبر عدد من المصانع ويمثل أكبر سوق، لا يمكن ببساطة أن يقوم بحزم أمتعه ويرحل بعيداً.

أما في الوقت الحاضر فإن الأسئلة الرئيسة التي تفرض نفسها هي التي تتعلق بالحجم والمدى. هل ستقوم الصين بتعويم عملتها بدرجة كافية من الحرية؟ تبدو الإجابة بنعم كما تشير الوقائع، حيث مستويات صرف العملة تتمتع بالراحة باضطراد. وهل سيتسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية في كبت الصادرات؟ كيف سيستجيب النظام المصرفي للحضور الأجنبي المتزايد بسبب شروط منظمة التجارة الحرة التي تفرض سياسات انفتاحية؟ هل تستطيع الإصلاحات الضرورية فيما يتعلق بالاستثمار والأسواق المالية أن تأتي بالنتائج المرجوة بالسرعة المطلوبة؟ وماذا يمكن أن يحدث لو تعرضت الاقتصاديات الغربية لتباطؤ خطر أدى بدوره إلى توقف طلبات الشراء الواردة إلى تلك المصانع الصينية التي تدور آلاتها على مدى الساعة.

أولئك المشتغلون في حقل التمويل لهم طريقتهم في جعل الأمور تبدو وكأن العالم قد يصل إلى نهايته الحتمية عقب كل اجتماع يعقده المصرف الاحتياطي الفدرالي. يعتقد بعض المحللين أن الاقتصاد الأمريكي يتجه نحو مرحلة صعبة بسبب ما يشهده من تباطؤ في صناعة البناء، والدين الهائل، وميلان كفة الميزان التجاري لمصلحة الدول الأخرى مما يولد ضغطاً على الأسعار ويدفعها للانخفاض، وهبوط في الدخل والنمو الاقتصادي. يحتاج بعضهم في أن الصين ذاتها تتجه نحو «هبوط قاس» بحكم أن الحكومة هناك تكافح من أجل السيطرة على معدل النمو.

وبينما يعد نمو الصين مستقلاً عن الولايات المتحدة إلى درجة ما، فإن الصلة قد لا تكون قوية كما يسود الاعتقاد. لطالما أثبت سوق الأوراق

المالية في الصين قدرته باستمرار على امتصاص الصدمات التي تحدث في حقب التذبذب المرتفع في سوق الأسهم الأمريكية. لقد ارتفعت سوق الصين بنسبة 38 في المئة أثناء الأزمة المالية التي حلت بأسية سنة 1997. وفي تاريخ أقرب وبالتحديد سنة 2000، اندفعت الأسعار للأمام بنسبة 49 في المئة بالرغم من أن الأسواق العالمية كانت تعاني وطأة الانهيار الذي كان سببه فقاعة الإنترنت. وتظهر ومضات الإشارة حديثاً أن السوقين يزدادان تقارباً وترابطاً، بسبب زيادة عدد الأفراد ولا سيما المستثمرين منهم الذين استطاعوا التقاط إشارة الترابط هذه، وهم بدورهم يركزون انتباههم على ما يحصل من وقائع على الطرف الآخر من شاطئ البحيرة الكبيرة. لكن يظل الأمر بوجه رئيس عند حد التأثير النفسي في الثقة والنمو. وبالتعبيرات الاقتصادية الحقيقية لا يصل التأثير إلى درجة كبيرة كما قد يعتقد المرء.

بل إن التأثير يكون بدرجة أقل في المستوى المحلي، بينما ينهمك جيران الصين من الدول الآسيوية في تطوير أنفسهم بطرقهم الخاصة.

ففي اليابان تضاعف عدد المستثمرين ليصل إلى ثلاثين مليوناً أو ربع عدد السكان، وذلك في نهاية عام 2000، بعد أن كان قد بدأ بخمسة ملايين مستثمر في شهر أيلول (سبتمبر) من عام 1950، عندما أحدث مؤشر نيكاي Nikkei 225.

وأما في الولايات المتحدة فقد بلغ عدد الذين يملكون حصصاً سهمية أو استثمارية خمسة وثلاثين مليوناً عام 2000، وهو ما يقرب من نصف

عدد أرباب البيوت وذلك بحسب تقرير صادر عن المجلس الاحتياطي الفدرالي. وبينما نما في الصين عدد حسابات الاستثمار من الصفر إلى خمسة وستين مليوناً في عشر سنين، ويزداد اليوم بوتيرة أسرع، فإن الرقم لا يزال يمثل عشرة في المئة من عدد السكان.

والحقيقة أن الولايات المتحدة ليست العامل المؤثر الوحيد في الصين؛ لأن معظم النمو الحاصل في الصين داخلي ويستمد نشاطه من الطلب الداخلي. نعم، قد تؤثر الاستقرار في حركة الأسواق. لقد وضع الكثير من المستثمرين في المؤسسات في أذهانهم أن الصين معتمدة على الولايات المتحدة في مختلف الوجوه. فعندما تسير الأمور في الطريق الخاطئ في الولايات المتحدة فإن ذلك يعني تدفق رؤوس الأموال نحو الطرف الآخر من العالم، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار الصين وعوائدها. بالإضافة إلى أننا الأمة الأكبر دَيْناً في العالم، والصين هي بالمقابل أكبر دائن. ربما يعطي ما سبق ذكره القارئ نبذة عما يجب الالتفات والانتباه له أكثر من غيره.

عندما تهبط أسعار الأسهم في الولايات المتحدة وتو بکسر بسيط، فإن تأثير هذا الانخفاض ينسحب على كل فرد ليشمل التعويضات وحسابات التوفير، وأسعار العقارات وغيرها. وبالمقابل ليس هذا صحيحاً لو حدث في الصين -ليس الآن وحتى لزم من طويل. بالرغم من ازدياد عدد حسابات المستثمرين لدى السماسرة بواقع 350 ألف حساب كل شهر، مثلما حدث في شهر كانون الثاني (يناير) من عام 2007، أو حتى لو أن كل سائق عربة تسير بدولابن أو زعيم قروي قام بممارسة عمليات المضاربة التي تقوم على شراء الأسهم بدفع هامش من قيمتها وهو ما يدعى أحياناً بلعبة

الهوامش، فإن الصين بلد لديه نسبة عالية من الادخار، وهناك شريحة صغيرة من السكان ممن يعتمدون على محفظتهم الاستثمارية من الأسهم. إن تدهوراً يلحق بسوق الأسهم لن يكون له الأثر البالغ نفسه في رأس المال المخصص للنمو. ومن دون الدخول في التقنيات، لا يزال يتوافر لدى الشركات الصينية أماكن كثيرة تلجأ إليها طلباً للتمويل عوضاً عن سوق الأسهم بما في ذلك الدولة التي تملك الكثير من المال. بالطبع قد يقع شيء من الهوس؛ لأن حمى البيع والشراء جزء من اللعبة، وعلينا التزام الحذر نحوها. إذا بدأت فقاعة في التشكل فعليك الابتعاد والخروج من السوق. لكن منحى النمو في الصين يختلف عن نظيره في الولايات المتحدة، تماماً كما كانت اليابان وألمانيا متباينتين في منحى نموها بعد الحرب العالمية الثانية. يمكن لمسارات النمو هذه أن يطرأ عليها تباطؤ أو تسارع بسبب الأحداث الخارجية، لكنني لا أعتقد أن نمطها الأساسي سيتغير.

ولو افترضنا أن صبر حكام الصين على «المتردة» تايوان قد نفذ فإن العدد الذي لا يحصى من المستثمرين على هذه الجزيرة أو أي مكان آخر المتنافسين من أجل طريق للصين لن يبرحوا أماكنهم. وإذا ظلت برامج الكمبيوتر غير القانونية وأقراص الليزر المدمجة DVD's محلاً للتداول في كل زاوية من زوايا الطرق في الصين، فإن الشركات الأجنبية لن تهجر مئات الملايين من الزبائن القادرين على شراء النسخ التي يحميها القانون. ولو ثارت التوترات بين أبناء الصين الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون شيئاً أو تقشى فيروس مثل سارس SARS إلى حد أصاب الإنتاج بالشلل، فإن الضرر لا بد أن يكون محدوداً ومؤقتاً. ولو تسبب الهوس والولع المفرط

بالسوق بالانفلات فلن يؤثر ذلك بالضرورة في المسار الأساسي المتجه نحو الأعلى. إن كل شيء يشير إلى وجود إدارة أفضل وسياسة حكومية أقل تعرجاً، وأكثر ترابطاً، وأكثر ثقة بالتدفق الحر للمعلومات.

إنه بالطبع نجاح الصين الذي يمثل التحدي الأكبر. «زيادة في السيولة، وتضخم في الإقراض، وتعاضم في الموجودات، واستثمار زائد عن الحد في الصناعات الثقيلة الخاسرة، وهي كلها عوامل كانت سائدة في التراجع الذي أصاب اليابان في ثمانينيات القرن العشرين» كل ما سبق هي مخاوف سبق وأن عبّر عنها.

حتى زعماء الصف الأول في الصين وصفوا جهاراً نمو أمتهم بأنه «غير منسق وغير مستقر».

إن الإفراط المتولد عن قلة الصبر والطمع هو بالتأكيد الأخير ولكن ليس الأقل من ضمن المخاوف الرئيسية للبلد. ويمكن القطع بأن الازدهار الذي سيطر على سوق الأسهم بدءاً من عام 2005، قد تحوّل إلى فقاعة أولية. في غمرة الانهماك في كتابة هذا الكتاب، استيقظ الصينيون العاديون على وقع الحقيقة ذاتها عن القيمة الكامنة في سوق الأوراق المالية لديهم التي كنت أحاول الإفصاح عنها. وعندما يبدأ المرء بقراءة أخبار عن سائقي سيارات الأجرة الذين يرهنون سياراتهم لكي يوظفوا مدخرات حياتهم في مضاربات حامية، أو البائعين الذين يعملون في الدكاكين ويستدينون من رفاقهم نقوداً للقيام بلعبة سريعة، فإن هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه توخي الحذر والاحتراس. تاريخياً، ليس هناك جانب علوي للهيستيريا. بالإضافة إلى ذلك فإن أي اتجاه للهبوط سيتفاقم بسبب متاعب «المكاتب

الخلفية» كالأخطاء والتأخيرات التي تسببها أمواج المستثمرين في تلك المضاربات. لقد أدى هوس السوق تاريخياً إلى المتاعب وحالات الفشل عندما تتوء أنظمة الحسابات، وتسديد الدفعات، والصفقات تحت وطأة سيل جارف من التعاملات. لذلك يمكن للمرء الانتظار إذا ظهر أن الصين تسيّر نحو مرحلة مريرة ومؤلمة، وعندما تكون هناك تصحيحات في السوق فهذا هو وقت دخوله. وإذا كنت لا تستطيع الشراء عندما يكون السوق غير مشجع أو كئيباً، فعندها على الأقل يمكن البحث عن استثمارات متينة ترتفع باستمرار بدلاً من التسديد نحو السماء مثل المفرقات النارية الصينية الصنع.

مهما تكن المخاطر، فإن ما سبق ذكره واضح جداً، فالأمر ينطوي على مخافة فيما لو وضعت كل مدخراتك في سوق الأسهم الأمريكية أكثر من توظيف جزء منها في الصين سواء كان الاستثمار في مجالات النمو في الصين أو نوعاً من الوقاية لمواجهة أي تراجع مفترض في الاقتصاد الأمريكي.

تُعدُّ الصين الآن سوقاً مالياً مربعاً في حد ذاته. وسيكون هناك فرص هائلة، بغض النظر مما قد يقع من أحداث على الطرف الآخر من العالم. وستتاح الفرصة أمام المستثمرين المحنكين لكي يضعوا ثقتهم على محك الاختبار عند تعرضها للعوائق المتكررة وغيوم الأزمات التي تلقي بظلالها على الأسواق من حين لآخر. وإذا كنت أيها القارئ مقتنعاً مثلي بالصين الواعدة، فإنك ستستثمر عندما يؤدي الذعر إلى تهاوي الأسعار، وبذلك تحقق لنفسك عوائد على المدى الطويل.